ابن رشد بين الشرح والتأويل

أ.د. الزواوى بغورة (*)

مقدمة

كما هو معلوم عند غالبية الدارسين، فإن العمل الفلسفى الرشدى ينقسم إلى قسمين أساسيين: قسم خاص بتلخيص وتفسير الفلسفة الأرسطية، وقسم خاص بالأعمال الفلسفية والدينية والعلمية. وهنالك فكرة عامة ومكررة عند غالبية الدارسين ومؤداها أن ابن رشد «الشارح» مشائى فى كل ما ذهب إليه من آراء فلسفية ودينية. ويعد هذا تعيينا وحكماً على مكانته العلمية والفلسفية فى تاريخ الفكر الفلسفى عامة والفلسفة الإسلامية على وجه الخصوص. ولكن هنالك من الدارسين من يركز على أعماله الفلسفية جاعلاً من شروحاته وتلاخيصه وتفاسيره للفلسفة الأرسطية مجرد مقدمة ووسيلة فى تأسيس آرائه الفلسفية. إن هذا التصور يؤكد فى مجمله وتفصيله تلك النظرة التجزيئية للعمل الفلسفى الرشدى.

وعملاً على تجاوز هذه النظرة فإننى أحاول أن أقدم جملة من الأفكار المتحورة أساساً على منهج ابن رشد فى الشرح والتفسير والتأويل. الشرح والتفسير كتعبير عن النص الأرسطى من عمل الفيلسوف، والتأويل كتعبير عن مساهمة الفيلسوف.

ولعل من المفيد بداية أن نبين قاعدة أساسية وهى أن العمل فى قسميه صادر من مولف واحد هو ابن رشد، وبلغة واحدة هى اللغة العربية، وضمن ثقافة واحدة هى الثقافة العربية الإسلامية فى القرن الثانى عشر الميلادى. إن هذه القاعدة ستسمح لنا بالوقوف عن المشترك

(*) أستاذ الفلسفة ـ قسم الفلسفة ـ جامعة قسنطينة ـ الجزائر.

المنهجى للتفسير والتأويل. أو بتعبير آخر أنه سواء تعلق الأمر بالتلخيص أو بالشرح أو بالتأويل، فإن الأمر فى النهاية يتعلق بطريقة قراءة ابن رشد للنص الدينى والفلسفى بفهم معين للغة، هى اللغة العربية.

وسنحاول فى البداية أن نحلل بعض المناحى المنهجية للتلخيص والشرح والتفسير ثم فى العنصر الثانى من البحث سنتوقف عند القواعد الكبرى للتأويل.

أولاً ـ فى الشرح والتفسير:

يقول ابن رشد فى مقدمة تلخيصه لكتاب «السماع الطبيعى»: «إن قصدنا فى هذا القول أن نعمد إلى كتب أرسطو، فنجرد منها الأقاويل العلمية التى يقتضيها مذهبه، أعنى أوثقها، ونحذف مافيها من مذاهب غيره من القدماء، إن كانت قليلة الإقناع وغير نافعة فى معرفة مذهبه، وإنما اعتمدنا نقل هذا الرأى من بين آراء القدماء. إن كان قد ظهر للجميع أنه أشد إقناعاً وأثبت حجة. وكان الذى حركنا إلى هذا أن كثيراً من الناس يتعاطون الرد على مذهب أرسطو من غير أن يقفوا على حقيقة مذهبه، فيكون ذلك سبباً لخفاء الوقوف على مافيها من حق أو ضده».[1]

إن هذا النص المنهجى بين جملة من المسائل المنهجية والفكرية التى يمكن إجمالها فى النقاط الآتية:

١ ـ من الناحية العملية يجب أن نميز بين الجوامع والتلاخيص والتفاسير. الجوامع مجرد عمل شخصى قصد من ورائه ذكر أهم القضايا التى فهمها من النص الأرسطى. وفى التلاخيص يعمد فى الغالب إلى تقسيم النص الأرسطى إلى فقرات بعد قوله «قال»، ثم يشرع فى عرض أفكار أرسطو بطريقته الخاصة. أما فى التفاسير فيذكر النص الأرسطى حرفياً، أو بالتدقيق كما هو مترجم إلى العربية، وعليه يمكن القول بشكل عام أنه إذا كان يعبر فى التلاخيص بشكل حر مدخلاً شروحاته وإيضاحاته الخاصة مع تقديم أمثلة من الثقافة العربية الإسلامية للتوضيح، فإنه فى التفسير يذكر الفقرة المترجمة من النص وبعد ذلك يقوم بشرح النص منتقداً فى بعض الأحياء آراء الشراح أو مستشهداً بها، وبذلك يصبح النص الأرسطى واضحاً ومتميزاً عن الشروحات السابقة. بتعبير آخر أن ابن رشد يجد فى التلاخيص الفرصة لشرح وعرض فكره الخاص، أما فى التفاسير فيبين معرفته الواسعة ومقدرته الكبيرة فى فهم النص الأرسطى.

ولقد سبق للأستاذ عبدالرحمن بدوى أن طرح ـ فى هذا السياق ـ سؤالاً أساسياً فى نظرنا، متعلق بسبب تسمية ابن رشد للنصوص الحرفية الأرسطية بالتفاسير. وأجاب على

ذلك بفكرة تستحق الاهتمام أيضاً، إذ قال: «إن كلمة تفسير من دون شك جاءت من العلوم الدينية»[٢] وأنه إذا ما صحت هذه النسبة من الناحية التاريخية والمعرفية وهو ما سنعمل على تحقيقه فإن المشترك المنهجى بين التفسير والتأويل يكون وارداً بل ومؤسساً.

٢ ـ إن جميع النصوص الأرسطية التى اطلع عليها ابن رشد وجميع النسخ والشروحات التى رجع إليها أو اعتمدها كانت باللغة العربية، فهنالك إجماع من طرف الدارسين على أن ما قام به ابن رشد من تلاخيص وشروحات وتفاسير كان مكتوباً باللغة العربية وأن ابن رشد لم يكن على معرفة باللغة اليونانية، ولذا فإن النسخ التى اعتمدها هى النسخ المترجمة إلى العربية. من هنا نستطيع القول واستناداً إلى أحد الأطروحات اللسانية أن معرفة ابن رشد بالنص الأرسطى كان محكوما بقانون اللغة العربية، وأن المسائل التى عالجها وتطلبت منه طرح اللغة، من ذلك «معان المنطق وألفاظه» على سبيل المثال قد اتبع فيها أسلوب الذكر على جهة اللسان مميزاً بين «اللسان العربى» و«اللسان اليونانى» و«سائر الألسنة» أو «الألسنة المتعاقبة». مما يعنى أن ابن رشد وإن لم يكن على معرفة بسائر الألسن وخاصة اللسان اليونانى إلا أنه على وعى بالفروقات بين الألسن وخاصة ماتعلق باللسان العربى وهى إحدى المهام الموكلة له ضمن مشروع «رفع القلق عن عبارة أرسطو».

هذا القلق اللغوى الذى اتخذ مظاهر عديدة منها القلق الصرفى الناتج عن نقل الصيغ الصرفية اليونانية والقلق النحوى الناتج عن إقحام أدوات وألفاظ مختلفة فى الجملة وغموض الأغراض الناتج عن ركاكة التعابير التى تؤثر على مستوى التبليغ ومخالفة الأمثلة الواردة للمعانى الممثل عليها والغموض الخاص بالمجال التداولى للقارىء العربى. كل هذه الصعوبات اللغوية حاول ابن رشد من خلال عمليتى التلخيص والتفسير مجابهتها وتجاوزها، أو بتعبير آخر حاول رفع قلق المصطلح والجملة من النص المترجم. لذلك وكما يقول الأستاذ «طه عبدالرحمن» فلقد «تتبع النص جملة جملة ونقله نقلاً إلى حد أن ما يلخصه يظهر بمظهر ترجمة من درجة أسلم... وبذلك يكون التلخيص منهج من مناهج مواجهة النص المترجم.. ولأنه كان يعمد إلى تقويم لغة النص المترجم من الناحية الصرفية والنحوية وتقريبها من العربية السليمة، فإنه لم يكن يميز بين كلامه ومقال أرسطو، ويكتفى بأن يفتح التلخيص بعبارة «قال أرسطو» ويواصل كلامه دونما إشارة إلى نهاية مقالة أرسطو»[٣]. ولقد تمت عملية التقويم اللغوى هذه من خلال عمليات أساسية منها ماتعلق بالمصطلح وصياغات الجمل واستبدال الأمثلة والأسماء اليونانية بالأسماء والأمثلة العربية وغيرها.

٣ ـ لقد تميز شرح وتفسير ابن رشد بالعرض التاريخى والنقدى. وهكذا نجد ـ وفى أكثر من نص ـ نقداً لشراح أرسطو اليونانيين والعرب. وهذا النقد اتخذ فى الغالب ثلاثة أوجه هى:

نقد عن طريق المقارنة مع مختلف الترجمات للنص الواحد؛ ونقد بالإشارة إلى الأخطاء الواردة فى نص الترجمة، كقوله «انخرم النص» و«انخرم منها مواضع»؛ ونقد عن طريق تصحيح مواضع الخلل التى لا تستقيم والفهم العام.(٤)

٤ ـ من الناحية النظرية يمكن الوقوف على عدة وجوه للتلخيص والتفسير، ومن هذه الوجوه الأساسية ما ذكره الأستاذ «حسن حنفى» من أن التفسير لايعنى: «تفسير لفظ بآخر أو عبارة بأخرى، بل يعنى دراسة ابن رشد لموضوع بذاته ثم الاستشهاد بأرسطو»(٥)، مما يعنى أن البناء العقلى هو الذى يهتم به ابن رشد. وهو ما تؤكده إشاراته المختلفة لأخطاء أرسطو والشراح على السواء.

٥ ـ من الناحية المنهجية فإن طريقة ابن رشد فى الشرح والتفسير تميزت بالكلية والمقارنة والوحدة بحيث: «يبدأ ببيان الغرض الكلى من كل مقالة، فما يهمه هو القصد الكلى وليس العبارات الجزئية والألفاظ المتناثرة، وقد يبدأ البيان عن هذا الغرض الكلى فى أول مقالة، وفى يظهر فى آخره».(٦)

وعلى هذا الأساس وضع ابن رشد: «نصب عينيه وحدة عمل أرسطو ووحدة مذهبه، سواء كان فى السماع الطبيعى أو فيما بعد الطبيعة أو فى المنطق.. كان يحيل إلى ما ذكره سالفاً أو إلى ما سيذكره لاحقاً.. مما يدل على أن المذهب لم يكن غائباً عن ذهنه وهو يشرح الأجزاء».(٧)

٦ ـ لم يكن التلخيص والشرح والتفسير هدفاً فى ذاته، بل كان من أجل التأسيس للتأويل البرهانى، وهذا ما نريد أن نبينه فى العنصر الثانى من هذا البحث.

ثانياً: فى التأويل

يقول ابن رشد: « ... ونحن نقطع قطعاً أن كل ما أدى إليه البرهان وخالفه ظاهر الشرع، أن ذلك الظاهر هو يقبل التأويل على قانون التأويل العربى، وهذه القضية لا يشك فيها مسلم ولا يرتاب بها مؤمن... فإن معشر المسلمين نعلم على القطع أنه لا يؤدى النظر البرهانى إلى مخالفة ما ورد به الشرع، فإن الحق لا يضاد الحق، بل يوافقه ويشهد له... ومن أجل ذلك... يجب أن لا تثبت التأويلات إلا فى كتب البرهان لأنها إذا كانت فى كتب البرهان لم يصل إليها إلا من هو من أهل البرهان، وأما إذا ثبت فى غير كتب البرهان واستعمل فيها الطرق الشعرية والخطابية أو الجدلية.. فخطأ على الشرع والحكمة».(٨)

يقوم التأويل البرهانى عند ابن رشد على قواعد أساسية لا تختلف فى جوهرها عن القواعد المنهجية التى اعتمدها فى الشرح والتفسير. من هذه القواعد:

١ ـ الخطاب الدينى على وفاق مع الخطاب الفلسفى، إما ظاهرياً أو عن طريق التأويل مادام التأويل برهانى.

٢ ـ القرآن يفسر بعضه بعضاً، مما يعنى القول بوحدة النص أو البنية المنطقية واللغوية للنص.

٣ ـ هنالك مايؤل وما لا يؤل. ما لا يؤول هو: الإقرار بالله والنبوات واليوم الآخر. أما ماعدا ذلك فيجوز تأويله، بمعنى هنالك حدود ومبادىء يقوم عليها العمل الفلسفى والفكرى والدينى على السواء.

٤ ـ يجب احترام خصائص الأسلوب والبلاغة العربية، وهو احترام قائم فى التلخيص والتفسير والشرح والتأويل، مما يعنى أن للغة واللغة العربية على وجه الخصوص مكانة خاصة فى تحليلات ابن رشد.

٥ ـ أخيراً، ضرورة احترام الوحدة الداخلية للنص الدينى مع مراعاة مستويات المخاطب وهو شرط ضمنه كذلك لشروحاته وتفاسير ابن رشد.

إن هذه الخصائص المنهجية العامة للتفسير والتأويل تسمح لنا باستخراج أهم المبادىء التى تشكل فى نظرنا المشترك المنهجى بين التفسير والتأويل، ومن هذه المبادىء:

١ ـ أهمية اللغة من حيث المكانة والتوظيف.

٢ ـ أهمية النظرة الكلية للنص الدينى والفلسفى على السواء مع احترام الوحدة الداخلية لكل نص.

٣ ـ أهمية النظرة التاريخية للنص، نص الشراح اليونان والعرب، ونصوص المتكلمين والفقهاء والفلاسفة.

٤ ـ أهمية النظرة النقدية فى التحليلات الرشدية والمطبقة على مختلف النصوص الفلسفية والدينية والكلامية.

٥ ـ أهمية النظرة البرهانية فى التفسير والتأويل على السواء، أو أهمية البناء المنطقى والبرهانى للنص.

إن هذه المبادىء أو الخلاصات والعامة بدون شك، تسمح لنا بمقاربة العمل الفلسفى الرشدى فى وحدته وكليته وتنوعه، وتسمح لنا فى نفس الوقت بالوقوف على طريقة تحليل النص الفلسفى والدينى عند ابن رشد ومعرفة مكانة اللغة فى هذا التحليل سواء فى مستوى التفسير أو التأويل وهو مايفرض علينا طرح سؤال أساسى يشكل فى نظرنا بداية لمناقشة ما تم طرحه من قبل العديد من الدارسين وهو التساؤل عن مكانة ابن رشد فى تاريخ التأويل الفلسفى ونوعية مساهمته فى التأسيس النظرى للتأويلية الفلسفية؟

وإذا كانت هذه المبادىء (أقصد مكانة اللغة والوحدة الداخلية للنص والنظرة الكلية) لا تشكل مبادىء كافية لإقامة هذه التأويلية الفلسفية فإن استحضار بعض الأفكار الواردة فى «تلخيص الخطابة» و«تلخيص كتاب الشعر» يجعل من طرح مسألة التأسيس والمساهمة التاريخية فى التأويلية الفلسفية ضمن أو خارج النظرية الأرسطية مسألة أساسية فى نظرنا، وخاصة إذا ما تمعنا فى الغرض من تلخيص ابن رشد لكتاب «الشعر لأرسطو» حيث يحدده بقوله: «إنه تلخيص ما فى كتاب أرسطو طاليس فى الشعر من القوانين الكلية المشتركة لجميع الأمم أو للأكثر، إذ كثير مما فيه هى قوانين كلية خاصة بأشعارهم وعاداتهم».(٩)

الهوامش:

(١) ابن رشد: تلخيص السماع الطبيعى، ضمن مجموعة رسائل ابن رشد، حيدر أباد، الدكن ١٩٧٤، ص ٢.

(2) Abderrahmen Badowi, Averroes face au texte qu'il comment, in, Multiple Averrois, Les Belles Lettres, 1987, p. 85.

(٣) طه عبدالرحمن: لغة ابن رشد الفلسفية من خلال عرضه لنظرية المقولات ضمن أعمال: ابن رشد ومدرسته فى الغرب الإسلامى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨١، ص ١٩٦.

(4) Abderrahmen Badaoui, Op.Cit. p 87.

(٥) حسن حنفى: ابن رشد شارحاً أرسطو، ضمن أعمال ابن رشد فى الذكرى المئوية الثامنة لوفاته، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر ١٩٨٥، ص ٦٠.

(٦) حسن حنفى: ص ٦٦.

(٧) نفس المرجع: ص ٦٧.

(٨) ابن رشد: «فصل المقال».

(٩) ابن رشد: تلخيص كتاب أرسطو طاليس فى الشعر، نشر فاوستو لازينيو، فلورنسا ١٨٧٢، ص ١.